NORDIC CONTENT PROTECTION

محكمة سويدية تصدر حكماً غير مسبوق يقضي بالسجن ودفع غرامة قياسية قدرها 20 مليون يورو على شبكة ATN بسبب عمليات قرصنة

الحكم يمثل انتصاراً لمجموعة beIN الإعلامية وشبكة Digitalb Sh.A

ستوكهولم، باريس، لندن، 4 يوليو 2018: في قضية غير مسبوقة وذات رمزية كبيرة تبحثها المحاكم السويدية لأول مرة وتتعلق بدعوى ضد قرصنة حقوق بث دولي، أصدرت المحكمة قراراً بالسجن لمدة قياسية وفرضت غرامات مالية كبيرة بحق ثلاثة أشخاص مسؤولين عن الشبكة التلفزيونية Advanced TV Network AB (ATN) التي تشغّل أكبر مزود تلفزيون الكتروني عربي مقرصن (IPTV).

وكانت منظمة Nordic Content Protection، وهي المجموعة الخاصة بمحاربة قرصنة المحطات الإذاعية في دول الشمال، قد قدمت الشكوى ضد شبكة قنوات ATN إلى قسم جرائم حقوق الملكية الفكرية السويدي في إدارة العمليات الوطنية ومكتب الادعاء الدولي في 2016. وتمت محاكمة المتهمين الثلاثة لارتكابهم عدداً من الجرائم بموجب القانون السويدي شملت انتهاك قانون فك التشفير وانتهاك قانون حقوق الملكية الفكرية وجرائم ضد قانون الأسلحة الهجومية وجريمة بحق قانون العلامات التجارية. وحكم على المتهمين بالسجن لمدد تتراوح من سنة واحدة إلى سنتين ونصف، قابلة للاستئناف. كما حكمت المحكمة على المتهمين بدفع مبلغ إجمالي قدره 18.8 مليون يورو تعويضاً عن الأضرار (بالإضافة إلى الفائدة والأتعاب القضائية) إلى مجموعة beIN الإعلامية ومبلغ 1.4 مليون يورو تعويضاً عن الاضرار (بالإضافة إلى الفائدة والأتعاب القضائية) إلى Digitalb Sh.A، وهما الشركتان الشرعيتان اللتان كانتا ضحية عملية القرصنة هذه.

يقع مقر شبكة ATN في مدينة مالمو في السويد، وتعمل الشركة أيضاً في كل من الولايات المتحدة واليونان والدنمارك وكندا. وتشمل أنشطة الشبكة الاستيلاء على موجات الاستقبال الخاصة بقنوات البث التلفزيونية وفك تشفيرها وجمعها وإعادة إرسالها إلى عملائها الذين يدفعون المال لقاء الحصول على خدماتها. وقد منحت هذه الشبكة المقرصنة عملائها إمكانية الوصول إلى موجات بث مقرصنة وغير قانونية لأكثر من 2,000 قناة، كانت غالبيتها من القنوات في الشرق الأوسط وتركيا. ووجه الحكم الذي صدر اليوم ضربة قوية إلى شبكة ATN وقدرتها على العمل في المستقبل. كما يرسل الحكم رسالة قوية لمن يقومون بعمليات قرصنة البث في جميع أنحاء العالم مفادها أن سلطات تنفيذ القانون تطبق القانون بكامل قوته للقضاء على العمليات غير القانونية.

وكمؤشر على الترابط والجرأة في عمليات القرصنة قامتATN خلال بطولة كأس العالم 2018 في روسيا بإعادة بث محتوى يمتلكه الفيفا من قناة قرصنة أخرى تنطلق من المملكة العربية السعودية، وهي قناة beoutQ، والتي تلقت الكثير من الإدانات الدولية لقرصنتها محتوى رياضي بارز لمجموعة BeIN الإعلامية وتوزيعه عبر القمر الصناعي عربسات الذي يتخذ من الرياض مقرا له. وقد دعمت beIN منظمة Nordic Content Protection في قضيتها ضد ATN، بما في ذلك تقديم شهادات لخبراء. ويذكر أن الحكم قابل للاستئناف.

وفي تعليق له على الحكم قال أندرس براف، الرئيس التنفيذي ل Nordic Content Protection: "نحن سعداء باتخاذ المحاكم السويدية موقفا قويا ضد القرصنة الصناعية التي ارتكبتها ATN. أعضائنا هم من المحطات الإذاعية البارزة وصانعي المحتوى في منطقة الشمال، وجميعنا قلقون بشأن زيادة وتطور عمليات القرصنة، فهي لا تمثل تهديدًا خطيراً لتمويل صناعات التليفزيون والسينما فحسب، بل تهدد أيضاً تمويل أصحاب الحقوق الرياضية والترفيهية. إن أحكام السجن والغرامات القياسية التي صدرت في هذه القضية تبعث برسالة واضحة إلى قراصنة البث مفادها إن القطاع يتخذ إجراءات وسيستخدم النطاق الكامل للقانون لتقديم الجناة للعدالة".

NORDIC CONTENT PROTECTION

وقال كاميرون أندروز، المستشار القانوني الأقدم لمكافحة القرصنة في مجموعة beIN الإعلامية: "هذه القضية القانونية مهمة بشكل كبير في مجال مكافحة قرصنة البث. ونحن نشكر Nordic Content Protection لرفعها هذه القضية. نحن نشهد تطوراً تكنولوجياً متنامياً لدى قراصنة البث، كما رأينا في معركتنا المستمرة مع beoutQ. وسيزداد الأمر سوءً ما لم يتخذ جميع الفاعلين في هذه الصناعة موقفاً. لقد حان الوقت للعمل الجماعي والمنسق لوقف ومعاقبة المسؤولين عن عمليات القرصنة، فالمشاهدون هم الذين يعانون في نهاية المطاف لأن الأموال التي تدفعها شركات مثل beIN لشراء حقوق البث هي التي تمول الرياضة والترفيه العالمي الذي نعشقه جميعاً".

ومن جهته قال السيد ألبان جاهو، الرئيس التنفيذي لشركة" Digit-Alb SH.A إن "حكم اليوم يضع سابقة واضحة وهي أن على المسؤولين عن القرصنة التعويض عن الخسائر المالية الكبيرة التي يتكبدها أصحاب الحقوق الشرعية نتيجة سرقتهم للمحتوى .القرصنة هي عملية سرقة، بكل بساطة، ومن الواجب معاقبة المسؤولين عنها. في هذه الحالة، تم إصدار غرامات قياسية وأحكام بالسجن، ونأمل أن يكون هذا مثالاً يحتذى به في جميع أنحاء العالم."

انتهى